التبادل التجاري العربي الإفريقي (الفرص والتحديات)
دراسة حالة: مصروتجمع الكوميسا

د. لمياء محمد المغربى

أستاذ الاقتصاد المساعد
المعهد العالي للإدارة والسكرتارية
جمهورية مصر العربية

ملخص

أصبح التعاون والتكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، حيث أخذت الدعوة للتكامل تتوسع وتزداد أهميتها تعبيرًا عن الاستيعاب السليم لمتطلبات التنمية في هذا العصر.

وهذه النزعة العالمية نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية هي التي جعلت بعض الاقتصاديين يطلقون على هذا العصر عصر التكامل، حيث أصبح هدفاً استراتيجيًا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة وما نتج عنها من إعطاء الأولية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تسعى إلى توضيح أهمية الاتجاه العربي الإفريقي نحو تحقيق التكامل المنشود، مع تسليط الضوء على أهم العقبات والتحديات التي تحول دون تحقيق ذلك، مع طرح نموذج تطبيقي عن علاقات التبادل التجاري بين مصر وتجمع الكوميسا وآفاقها المستقبلية، مع محاولة رسم بعض السيناريوهات المقترحة لتعزيز وتفعيل التبادل التجاري العربي الإفريقي بصفة عامة، والتبادل التجاري بين مصر وتجمع الكوميسا بصفة خاصة.

وتحاول الدراسة إثبات صحة هذه الفروض:

1- *هناك العديد من المكاسب التي من الممكن أن تتحقق عند تفعيل التبادل التجاري العربي الإفريقي، على الرغم من وجود العديد من العقبات والتحديات.*
2- *هناك فرص كبيرة لنمو الصادرات المصرية عند تفعيل التبادل التجاري بينها وبين تجمع الكوميسا.*
3- *من الممكن لهذه الدراسة أن تقدم سيناريوهات مقترحة لتعزيز مثل هذا التبادل التجاري.*

اقترحت الدراسة مجموعة من السياسات لإعادة بناء هذه العلاقات، تقوم على ثلاث مستويات جوهرية:

- على المستوى الرسمي (الحكومي).
- على المستوى الشعبي.
- على المستوى المؤسسي.

في النهاية نأمل أن تكون مثل هذه السيناريوهات أداة فاعلة لتوطيد علاقات التعامل والتفاعل بين الطرفين العربي الإفريقي، الأمر الذي يجعل هذه العلاقات أقوى من أي متغيرات طارئة تواجهها.

أولاً- الإطار العام للدراسة

المقدمة:

إن تجربة التكامل العربي الإفريقي تعد من أقدم وأهم تجارب التكامل الإقليمية، إذ تمتد إلى أبعد وأشمل من مظاهر الجوار الجغرافي لتشمل روابط أخرى عديدة أهمها: الروابط الثقافية والحضارية والبشرية، كما شهدت العقود الأخيرة ميلاد كثير من التجمعات الأخرى، سواءً في آسيا أو إفريقيا أو أوروبا أو الأمريكتين. ولكن مع الأسف فإن التكامل

* تم تسلم البحث في سبتمبر 2015، وقبل للنشر في نوفمبر 2015.

بين المجموعتين بدون أفق مهمًا حسنت صياغته، وعليه كان لابد في ظل ظروف العولمة الراهنة أن تثار أسئلة حقيقية حول ما تم من مواثيق التكامل بين المجموعتين، وأسئلة أخرى أكثر عمقًا حول إمكانات تكامل حقيقي في ظل الظروف الراهنة (أبو القاسم، 2010: 304).

وقد أصبح التعاون والتكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ظل هذه المتغيرات العالمية الجديدة، حيث أخذت الدعوة للتكامل تتوسع وتزداد أهميتها؛ تعبيرًا عن الاستيعاب السليم لمتطلبات التنمية في هذا العصر، فازداد عدد الدول التي أخذت بسياسة التكامل الاقتصادي، فظهرت تكتلات اقتصادية لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي، مثل الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، إضافة إلى تكتلات أخرى في البلدان النامية، كرابطة دول جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وهذه النزعة العالمية نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية هي التي جعلت بعض الاقتصاديين يطلقون على هذا العصر «عصر التكامل»، حيث أصبح هدفًا استراتيجيًا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرًا بالكيانات الصغيرة والهامشية وتعطى الأولية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

وترتبط مصر بالقارة الإفريقية بروابط تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثيقة، ومن هذا المنطلق تهتم مصر بدعم أواصر علاقات التعاون مع الدول والتكتلات الإفريقية نظرًا للأهمية البالغة التي تحتلها القارة، وبما يضمن التوسع التجاري وزيادة فرص الاستثمار والتصدير والاستيراد. ومن ثم تتجه مصر إلى القارة الإفريقية، وبالأخص إلى دول أعضاء اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا)، حيث تتمتع بموقع جغرافي متميز، وتجاور مناطق ذات أهمية بالغة، مثل الشرق الأوسط والعالم العربي ومنطقة القرن الإفريقي. أي أنها بمثابة حزام يحيط بجمهورية مصر العربية.

وفي النهاية لابد أن يدرك المجتمع الدولي أن مستقبل الجنس البشرى كله أصبح اليوم أشد ارتباطًا عن ذي قبل، وكل الدلائل تؤكد على صحة ذلك. وعلى ذلك فإن دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء أصبحت جزءًا من عالم واحد يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية العالمية، ويحكم بقواعد الصداقة واحترام حقوق الإنسان والاحترام المتبادل (Todaro, n.a: 200).

وفي هذا الإطار يسعى هذا البحث إلى توضيح أهمية الاتجاه العربي الإفريقي نحو تحقيق هذا التكامل المنشود، مع تسليط الضوء على أهم العقبات والتحديات التي تحول دون تحقيق ذلك، مع طرح نموذج تطبيقي عن علاقات التبادل التجاري بين مصر وتجمع الكوميسا وآفاقها المستقبلية، وسنحاول في سبيل ذلك أن نسلك أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسة للبحث.

مشكلة الدراسة:

إن التكتل في مجموعة إقليمية ضرورة في عصرنا الحالي قاد إليها التدهور الاقتصادي الناتج عن الأزمة المالية العالمية وأبعادها ومخلفات الانفصال التي دعت إلى توسيع دائرة التبادل التجاري مع الدول الخارجية. ووجود مصر ضمن هذا التكتل يتيح لها فرصة تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تضمنتها اتفاقية الكوميسا، وهذا مرهون بالميزان التجاري مع الدول الأعضاء، ويمكن أن تصاغ المشكلة في السؤال التالي: هل تؤثر اتفاقية الكوميسا على التبادل التجاري سلبيًا أم إيجابيًا؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الناحية العلمية من كونها:

1- تلفت الانتباه إلى ضرورة معالجة نقاط الضعف والتحديات التي تحول دون تحقيق التكامل العربي الإفريقي بصورته المنشودة، وذلك من خلال التوصيات التي يمكن أن تقدم.

2- من المتوقع أن تشكل هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة العربية في مجال النهوض بعلاقات التبادل التجاري العربي الإفريقي، وذلك عن طريق رسم سيناريوهات مقترحة لذلك.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من الناحية التطبيقية من كونها:

في إطار جهود الدولة نحو دفع التجارة الخارجية - كإحدى الدعائم الرئيسة لتحقيق النمو الاقتصادي - تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على أهمية التوجه نحو إفريقيا وكيفية تطور العلاقات التجارية بين مصر وتجمع الكوميسا طبقًا لأحدث البيانات المتاحة وعرض المشكلات التي تعترضها وبعض المقترحات للعمل على تذليلها.

أهداف الدراسة:

1- تسليط الضوء على مفهوم التكامل الاقتصادي وأهم نظرياته وأهدافه وأهميته.

2- توضيح كيفية تأثير النظام الاقتصادي الدولي على العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية.

3- عرض ملخص لتطور التبادل التجاري العربي الإفريقي.

4- تلخيص أهم تحديات ومعوقات التبادل التجاري العربي الإفريقي، وكذلك أهم المكاسب التي يمكن أن تتحقق نتيجة لهذا التبادل.

5- تسليط الضوء على التبادل التجاري بين مصر وتجمع الكوميسا، مع توضيح الآتي:

- مفهوم الكوميسا وأهدافها وأهم مجالاتها.
- أهم الفرص والمكاسب التي يمكن أن تتحقق جراء هذا التبادل، وكذلك أهم التحديات التي تعوقه.
- واقع التبادل التجاري بين مصر وتجمع الكوميسا.
- مقترحات لتطوير هذا التبادل.

6- محاولة رسم سيناريوهات مقترحة لتعزيز التبادل العربي الإفريقي.

فروض الدراسة:

1- وجود العديد من المكاسب التي يمكن أن تتحقق عند تطوير وتعزيز التبادل التجاري العربي الإفريقي، لكن هناك بعض العقبات والتحديات التي تعوق مثل هذا التبادل.

2- كذلك هناك فرص كبيرة لنمو الصادرات المصرية عند تفعيل التبادل التجاري بينها وبين تجمع الكوميسا، على الرغم من وجود بعض التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك.

3- من الممكن لهذه الدراسة أن تقدم سيناريوهات مقترحة لتعزيز وتفعيل التبادل التجاري العربي الإفريقي بصفة عامة، والتبادل التجاري بين مصر وتجمع الكوميسا بصفة خاصة.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحديد مشكلة معينة، ثم تحديد الأهداف لمعالجة هذه المشكلة، فمراجعة الأدبيات المتعلقة بها، ثم تطوير فروض معينة تغطى جميع جوانب تلك المشكلة، واختبار هذه الفروض بطريقة علمية باستخدام البيانات الإحصائية المتاحة، بهدف الوصول إلى مجموعة من النتائج يمكن أن تحقق أهداف الدراسة.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: التبادل التجاري العربي الإفريقي بصفة عامة، مع التطبيق على التبادل التجاري بين مصر وتجمع الكوميسا.
- الحدود الزمانية: منذ عام 1997 وحتى الربع الأول من 2015.

خطة الدراسة:

في حدود منهجية الدراسة، وعلى ضوء الأهداف السابق تحديدها يتم تبويب الجزء المتبقي من الدراسة، كالآتي:

- الإطار النظري والأدبيات السابقة.

- التبادل التجاري العربي الإفريقي.
- دراسة حالة (التبادل التجاري بين مصر وتجمع دول الكوميسا).
- نتائج الدراسة.
- التوصيات:
- قائمة المراجع.

ثانيًا- الإطار النظري والأدبيات السابقة

1- الإطار النظري

أ- مفهوم التكامل الاقتصادي، وأهم نظرياته وأهدافه وأهميته

مفهوم التكامل الاقتصادي وأهم نظرياته:

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين أكد الفكر الاقتصادي على المفهوم الساكن للتكامل الاقتصادي الذي يركز على تحرير التجارة ودعم الروابط والعلاقات الاقتصادية بين أعضاء التكامل.

أما المفهوم الديناميكي للتكامل الاقتصادي فهو مفهوم الاقتصاديين بالدول النامية، ومعناه تكامل اقتصادات معينة بهدف بناء تجمع اقتصادي كبير مرتبط بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل، حيث يرون أن التكامل الاقتصادي ليس معناه إضافة وحدات، بعضها إلى جانب بعض، ولكن يعنى زيادة فعالية الخطط لمراكز اتخاذ القرارات الفردية بهدف خلق نظام اقتصادي موحد (عبد البر، 2008: 86).

والواقع أن هناك العديد من التعريفات للتكامل تختلف حسب وجهة نظر الفكر الاقتصادي والنظام الاقتصادي الذي يعمل فيه، حيث:

- يرى بيندر 1969: أن التكامل الاقتصادي معناه إزالة الفواصل بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء لخلق وتنفيذ سياسات مشتركة، وذلك يمثل أعلى درجات التكامل.
- أما هولزمان 1976 فيرى أن التكامل الاقتصادي هو الحالة التي تتعادل فيها أسعار السلع وعوامل الإنتاج بين دولتين أو في إقليمين مما يجعلهما سوقًا واحدة.
- أما ماريبيرومونتياس 1988 فيرى أن التكامل الاقتصادي معناه حرية انتقال العمالة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والخدمات بين الدول الأعضاء (الحماق وآخرون، 2000: 357).

وكلهم يتفقون في أنها: إجراءات تهدف إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، مع إيجاد فرص متكافئة أمام عناصر الإنتاج لاستغلالها أفضل استغلال ممكن، بهدف تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء.

أهمية التكامل الاقتصادي:

تعتري الاقتصاد العالمي المعاصر تطورات سريعة ومتلاحقة ذات تأثير هام على الأطراف الاقتصادية المشاركة فيه، وقد صاحب هذه الاتجاهات انتهاء جولة أوروجواي بنجاح في أواخر عام 1993، والتوقيع على اتفاقية الجات بشأن تحرير التجارة الدولية بشقيها السلعي والخدمي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية منذ بداية عام 1995. الأمر الذي يعنى المزيد من الانفتاح بين الدول، وسهولة تدفق حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة، إضافة إلى تحول العالم ذاته إلى قرية صغيرة بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات (المغربى، 1998: 85).

إن بروز هذا الاتجاه إنما ينبئ عن تحول نمط التجارة الدولية لتصبح تجارة بين تكتلات اقتصادية، وقد انقسم الفكر الحديث بين مؤيد ومعارض لوجود المنظمات الإقليمية. ولكن غالبية الفكر الحديث يذهب إلى الاعتراف بأهمية المنظمات الإقليمية باعتبارها وسيلة للتخفيف من مهام المنظمات العالمية من الناحيتين المالية والفنية، علاوة على ما

تمتلكه تلك المنظمات من دور فعال في حل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية، نظرًا لعمق الروابط التي توجد بين تلك الدول، وإن هناك من المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بلغت حدًا من التعقيد والتناقض على نحو لا تستقيم مواجهتها بحلول فردية، كما لا يمكن مواجهتها بحلول عالمية التطبيق، وأنه من الأوفق تركها لمجموعة من الدول التي يتحقق بينها نوع من التجانس (خميس، 2010: 319 – 320).

ب- الصور المختلفة للتكامل الاقتصادي وعوامل نجاحه:

الصور المختلفة للتكامل الاقتصادي:

تتعدد صور التكامل الاقتصادي ومن الممكن اختصارها في: ترتيبات التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد النقدي، الوحدة الاقتصادية (عبد البر، 2008: 80-81).

عوامل نجاح التكامل الاقتصادي:

إن نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول يتوقف على عدد من المتطلبات الأساسية والعوامل الأخرى المساعدة وتتمثل أهم هذه العوامل في:

- **وجود إطار قانوني:** تأتي ضرورة وجود إطار قانوني لأنه يحدد بصورة واضحه وجلية حقوق وواجبات الدول الأعضاء، ويبين كيفية معالجة المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل.
- **وجود إطار مؤسسي:** يكمل وجود الإطار المؤسسي وجود الإطار القانوني بين الدول الأعضاء لتجنب الخلافات التي قد تنشأ مستقبلاً بين هذه الدول، وعليه تكون الحاجة والضرورة الملحة لوجود مؤسسات واتحادات قومية مهمتها الإشراف على الاتفاقيات وتطبيقها وسن التشريعات الجديدة وحل الخلافات البينية (أبو القاسم، 2010: 306).
- **وجود تعاون اقتصادي:** يعد هذا الوجود من أهم المرتكزات التي تدعم التعاون الإقليمي لان حل القضايا دون توضيح أبعادها الاقتصادية يصبح غير ذي جدوى (شعبان، 2010: 288)، ومن أهم مرتكزات التعاون الاقتصادي ما يلي:
  - وجود استثمارات مشتركة: لنجاح عمليه التكامل الاقتصادي بين الدول يتطلب ذلك إنجازات فعلية بوجود استثمارات مشتركة داخل دول التكتل الاقتصادي.
  - وجود تجارة بينية: يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي على حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يعكس درجة اعتماد دول التكامل بعضها على بعض في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات (القاسم، 2010: 306).

2- الدراسات السابقة:.

أ- دراسات باللغة العربية

دراسة (البري، 2011: 117 - 128)، وترى هذه الدراسة أن هناك العديد من الفرص التصديرية بالسوق الإفريقية أمام الصادرات المصرية خاصة الصناعية، وتسعى مصر إلى إحداث زيادة ملموسة في صادرات هذا القطاع، وترجع أهمية التوجه للسوق الإفريقية في الوقت الحالي إلى تأثر التجارة الخارجية لمصر بالأزمة المالية العالمية، وخاصة أنها حدثت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وهما الشريكان التجاريان لمصر.

أسلوب البحث: تم استخدام مؤشر التوافق التجاري لاختبار مدى توافق الصادرات الصناعية المصرية مع الواردات الصناعية الإفريقية. أهم النتائج: هناك مجموعة من الدروس المستخلصة من تلك الأزمة. وأهم هذه الدروس: العمل على تحقيق التنويع الجغرافي للصادرات الوطنية. حيث إن التركز الجغرافي للصادرات يعني مدى اعتماد الدولة أو مجموعة الدول على سوق تصديرية واحدة أو عدة أسواق في تصدير منتجاتها، ومن الطبيعي أنه كلما قلت درجة التركز في التوزيع الجغرافي للصادرات، كان هناك تنوع في أسواق التصدير، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع كفاءة التصدير وزيادة المتحصلات من النقد الأجنبي. وفي النهاية أوصت الدراسة بعدد من السياسات المقترحة لزيادة الصادرات إلى الأسواق الإفريقية، ومن أهمها: تعظيم الاستفادة من اتفاقية الكوميسا من خلال حزمة من الإجراءات أهمها: العمل على إلغاء جميع الاستثناءات

التي تطبقها بعض الدول (كينيا والسودان) وتشجيع الدول التي لم تنضم بعد للاتفاقية، اتخاذ السودان كبوابة تجارية خاصة للمنتجات المصرية بحكم القرب الجغرافي.

دراسة (محمد، المهل، 2012: 79 – 91)، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري السوداني، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الظاهرة وجمع المعلومات عنها في الفترة من (2002-2012)، وخلاصة ما توصلت إليه الدراسة أن هناك ضعفًا في التبادل التجاري بين السودان ودول الكوميسا، كذلك عدم استفادة السودان من التعريفة الصفرية في الكوميسا لأن معظم صادراتها من المنتجات الأولية تذهب إلى الدول الصناعية والدول العربية وشرق آسيا. وبناءً على هذه النتائج توصلت إلى بعض التوصيات، كان أهمها ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في جدول الصادرات السودانية لدول الكوميسا، وكذلك ضرورة الاهتمام بجودة السلع السودانية حتى يمكنها المنافسة عالميًا.

دراسة (عليوة، 2013: 3 – 59)،إن هذه الدراسة تستمد أهميتها من كونها تتعلق بمصر وسياستها تجاه إفريقيا وما تسعى إليه مصر لتعزيز دورها الإقليمي. وتفترض الدراسة أن الاتجاه الإفريقي له العديد من الإيجابيات في مجال التنمية الاقتصادية، ولكنها لا تتمتع بالفعالية الكافية، كما تفترض الدراسة وجود فرص كبيرة لنمو صادرات مصر لهذه التجمعات خاصة تجمع الكوميسا، ولكن تحت ظروف معينة.

وقد استخدمت هذه الدراسة قدرًا من التعددية المنهجية، مثل المنهج الوظيفي والمنهج التحليلي لدراسة الاتحاد الإفريقي والتنمية الاقتصادية. وتوصلت الدراسة في النهاية إلى أن هناك فجوة بين الواقع الفعلي للتجمعات الاقتصادية الإفريقية من جهة والاتحاد الإفريقي بالآمال المعقودة عليه من جهة أخرى، ومن الممكن سد هذه الفجوة من خلال العديد من الجهود، لعل من أهمها: التزام الحكومات الإفريقية بدعم وتعزيز التجارة البينية من خلال تطوير البنية التحتية، إعادة النظر في منظومة التجمعات الاقتصادية داخل القارة مثل: الكوميسا بما يساهم في زيادة فعاليتها، وضرورة التنسيق المتبادل بين دول وحكومات القارة الإفريقية.

دراسة (محمود، 2013: 23 – 32)، وحاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الأساسية الآتية: ما هي أهم المعوقات والعقبات التي تواجه السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا؟: وللإجابة على هذه الإشكالية تناولت الدراسة الموضوع من خلال ثلاثة محاور: المحور الأول: الأهداف والمبادئ الرئيسة التي تقوم عليها الكوميسا. المحور الثاني: المؤشرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا. المحور الثالث: المعوقات التي تواجه تكتل دول الكوميسا، وفي النهاية توصلت الدراسة إلى:

أن الكوميسا تواجه - ومنذ تأسيسها - العديد من العقبات السياسية والاقتصادية، والتي يقف بعضها حاجزًا دون تحقيق أهدافها المنشودة ولعل من أهمها: غياب الإرادة السياسة لدى بعض حكومات هذه الدول في التحرك الجدي نحو إرساء تكتل اقتصادي، تباين اقتصادات المنطقة واعتماد صادراتها على المواد الأولية الخام، وتبعيتها للبلدان المتقدمة، وتدنى وسائل الاتصال والنقل، إضافة إلى مشكلة المديونية الخارجية وخدمتها. وأوصت الدراسة بأن مجموعة الكوميسا يمكن أن تشكل قطبًا اقتصاديًا إفريقيًا، قادرًا على مواجهة كل التحديات التي تفرزها المتغيرات الاقتصادية العالمية، ولكن ذلك يبقى مرهونًا بقدرته على التغلب على العقبات والمعوقات التي تواجهه.

ب- **دراسات باللغة الإنجليزية:**

دراسة (Khandelwal., 2004: 1-40)، وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار ومناقشة جميع الفرص والتحديات المترتبة على التوسع والتمدد التجاري لكل من التجمعين (Comesa – Sadk)، واستخدمت الدراسة في سبيل ذلك الأسلوب الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدة نتائج مهمة، على رأسها إن فرص النمو الاقتصادي عند التنسيق بين التجمعين السابقين متاحة لكل الدول الأعضاء، وذلك لأن ذلك يساعد على اكتساب مصداقية لإمكانات الإصلاح التجاري، والتحرر الجمركي وإجراء الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية. وفي النهاية أوصت الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات المهمة، وأهمها: ضرورة السعي نحو إجراء عدد من الاتفاقيات الهادفة إلى المزيد من التحرر التجاري لكل من السلع والخدمات.

دراسة (M. A., 2012: 343-350)، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة الآثار الاقتصادية لتدفقات التجارة بين مصر وبعض التكتلات الاقتصادية، مثل: EU ،Comesa ،AFTA، وهذا يرجع لوجود فرص عديدة لنمو التجارة بين مصر وبينها. ولقد استخدمت هذه الدراسة أسلوبي: التحليل الوصفي و(Gravity Model) والنتيجة الرئيسة لهذه الدراسة، هي: التأكيد على فعالية (Gravity Model) على تفسير التدفق التجاري المصري للتجمعات الثلاثة السابق ذكرها. وبناء على هذه النتيجة أوصت الدراسة بالاستمرار في زيادة حجم التجارة الخارجية، بالتوازي مع أهمية تخفيض وكبح التحديات التي تعوق ذلك.

دراسة (African Development Bank , 2013)، وقد قام بنك التنمية الإفريقية (AFDB) بهذه الدراسة بهدف تدعيم وتطوير التكامل الإقليمي وتحسين وتقوية العلاقات التجارية بين مصر والدول الأعضاء لتجمع الكوميسا، كما أراد بنك (AFDB) أن يوسع قاعدة بياناته عن الطاقات الفعلية والكامنة للتبادل التجاري بين مصر ودول معينة من تجمع الكوميسا وتحديدًا هم (كينيا، أوغندا، تانزانيا، السودان، وأثيوبيا). وفي سبيل تحقيق ذلك استخدمت هذه الدراسة، عددًا من الأساليب: الأسلوب الوصفي التحليلي، وأسلوب القوائم الاستطلاعية بالتطبيق على مؤسسات عديدة داخل وخارج مصر. ونتيجة لذلك توصلت الدراسة إلى عدة نتائج جوهرية أهمها أن التبادل التجاري بين مصر وتجمع دول الكوميسا بصفة عامة، يتأثر بعوامل عديدة، أهمها: معدلات النمو، معدلات الصرف، وتكاليف النقل. كما تم إلقاء الضوء على أهم العقبات والتحديات التي تواجه هذا التبادل التجاري. وفي النهاية أوصت الدراسة ببعض المقاييس المالية التي من الممكن للبنك (AFDB) أن يطبقها ويدعمها لتطوير وتنمية التبادل التجاري بين مصر والدول الخمس السابق ذكرها.

دراسة (Elmorsy, 2015: 1-25)،إن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو تحديد وتقدير الجهود الرامية للتكامل الإقليمي وتمييز أشد المتغيرات تأثيرًا على كثافة التجارة بين مصر ودول تجمع الكوميسا. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام (Gravity Model) لتحديد المتغيرات التي لها التأثير الأقوى والأهم على تجارة مصر مع دول تجمع الكوميسا. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة جوهرية، أهمها: إن هناك فرصًا متعددة لزيادة وتقوية تجارة مصر مع دول تجمع الكوميسا، وبعد تطبيق (Gravity Model)، أشارت الدراسة أن (GDP) وجود تخفيض للحدود التجارية هو أهم المتغيرات التي تؤثر وتحدد تجارة مصر مع دول تجمع الكوميسا، كما حددت الدراسة أهم العوائق والتحديات التي تعوق مثل هذه العلاقات التجارية، وقدمت بعض المقترحات والتوصيات للتغلب عليها.

ثالثًا- التبادل التجاري العربي الإفريقي:

1- جهود التعاون العربي الإفريقي في مجال التنمية الاقتصادية منذ فترة ما بعد الاستقلال وحتى الآن:

نمت العلاقات العربية الإفريقية في الخمسينيات بعد حصول الدول العربية على استقلالها. وشهدت هذه المرحلة درجة عالية من التنسيق والتضامن في العديد من القضايا، من أهمها مكافحة الاستعمار والتخلص من الاحتلال والدعم السياسي الذي قدمته الدول العربية لحركات الاستقلال في إفريقيا. وكانت مصر أول دولة تساند حركات التحرر الإفريقية ماديًا وعسكريًا ودبلوماسيًا وإعلاميًا في إطار تصاعد الدور المصري في إفريقيا بعد قيام ثورة يوليو / تموز 1952 (Aljazeera, 2014).

إضافة إلى دور بعض الدول العربية في دعم الحركات التحررية الإفريقية، والموقف الرسمي للدول الإفريقية تجاه إسرائيل لقيام دولة فلسطينية مستقلة وموقف العرب ضد سياسية الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، بجانب مجالات التعاون بين الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن، حيث تطابقت وجهات النظر في القضايا السياسية وغير السياسية في العديد من المجالات على رأسها: القمة العربية الإفريقية التي عقدت في الكويت 2010، وندوة آفاق التعاون العربي الإفريقي في الخرطوم عام 2006 شارك فيها الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية، وخلصت الندوة إلى العديد من التوصيات أهمها: إعداد تقييم شامل للتعاون العربي الإفريقي بالمرحلة التي تلت القمة العربية الأولى عام 1997 (السيد، 2013: 25).

وقد صدر عن هذه الندوة عدة وثائق جوهرية تغطى وتحدد مجالات التعاون وأدواته ومؤسساته المسئولة عن تنمية وتطوير هذه العلاقات، وهذه الوثائق هي: الإعلان السياسي، إعلان برنامج عمل التعاون العربي الإفريقي، إعلان التعاون الاقتصادي والمالي العربي الإفريقي (Aljazeera, 2014).

لقد تجسد التعاون الاقتصادي العربي الإفريقي بوضوح في ظهور استراتيجيات شراكة مع الدول الإفريقية شملت المنتدى الاستراتيجي الخليجي – الإفريقي في كيب تاون عام 2009، ومؤتمر الاستثمار الخليجي – الإفريقي بالرياض عام 2010، واستراتيجية الشراكة الإفريقية – العربية التي أقرتها القمة العربية – الإفريقية الثانية في سرت عام 2010. وتأتى هذه الاستراتيجيات نتيجة معاناة الدول الإفريقية من اعتمادها على المعونات المشروطة من الدول الصناعية، مما جعل الدول الإفريقية تسعى إلى تلقى مساعدات الدول النامية ذات الإمكانات المالية والتقنية لمساعدتها على مواجهة التحديات المماثلة، وظهر ذلك في نجاح مؤسسات التمويل العربية في مجال التعاون العربي – الإفريقي في المساهمة في تحقيق التنمية بالدول الإفريقية، وأهم هذه المؤسسات: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (السيد، 2013: 27).

لكن لابد من ملاحظة أن النجاح الذي بلغته هذه المؤسسات في تحقيق التنمية بالدول الإفريقية قد انحصر في إطار العون العربي التقليدي لإفريقيا، وليس التعاون العربي – الإفريقي بمفهومه الاستراتيجي ذو المردود الاقتصادي للعرب والأفارقة (أمين، 2010: 189)، وفي هذا السياق، يجب أن تعمل كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي على الحفاظ على المكاسب التي تحققت بينهما، وعلى دعم التفاهم السياسي وتكوين بناء تنظيمي يقوم بوضع استراتيجية مشتركة لدعم التضامن السياسي الإفريقي. (Kimenyi et al. , 2012).

تقع المنطقة العربية الإفريقية في أوسط مناطق الاقتصاد العالمي المتنامي التي تواجه أصعب التحديات، والتي تمتاز بمعدلات نمو اقتصادي ملاحظ، ففي عام 2010 بلغ إجمالي حجم تجارة الدول العربية حوالي 1.128 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ حجم تجارة الدول الإفريقية حوالي 566 مليار دولار أمريكي. الأمر الذي يكشف عن طاقات كامنة غير مستغلة والتي لو أحسن استغلالها لأدى ذلك إلى نمو ملاحظٍ في اقتصادات ومعدلات توظف كل من المنطقتين (Arab African Trade Bridge, 2014).

2- واقع التبادل التجاري العربي الإفريقي:

تمثل السوق الإفريقية قاعدة استهلاكية عريضة، حيث يقطنها مليار و69 مليون نسمة عام 2014 (قطاع الاتفاقيات التجارية، 2015)، وتتسم هذه القاعدة بالتنوع الكبير في الأذواق ومواسم الطلب، وكذلك مستويات الدخول فيها (انظر جدول رقم 1)، وهو ما يعد بمثابة طاقة تصديرية كبيرة للمنتجات العربية في العديد من الصناعات السلعية وعلى رأسها الصناعات الدوائية، وصناعة السيراميك، والصناعات الغذائية، وهذه الصناعات غير مستغلة بالشكل الأمثل مع الدول الإفريقية، وذلك بسبب مجموعة من المشكلات والمعوقات منها:

صعوبة تكاليف الشحن والنقل والتخزين وارتفاع المخاطر التجارية، وأحيانًا غير التجارية، هذا فضلاً عن انفتاح بعض الدول الإفريقية على أوروبا، مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها، كذلك لا ننسى توجه دول أخرى في السنوات الأخيرة نحو السوق الإفريقية، مثل الهند، الصين، والولايات المتحدة الأمريكية من خلال عقد اتفاقات حرة وتفضيلية (عيسى، 2010: 5).

جدول رقم (1)
المؤشرات العامة للقارة الإفريقية

عدد الدول	53 دولة
عدد السكان	مليار و069 مليون نسمة(ما يعادل 15% من سكان العالم) (عام 2014)
الناتج المحلى الإجمالي	2,554 تريليون دولار أمريكي (عام 2014)
إجمالي الصادرات	599.5 مليار دولار (لعام 2013)
إجمالي الواردات	605 مليار دولار (لعام 2013)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على هذه المصادر:
- قطاع الاتفاقيات التجارية، وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يونيو 2015، ص 7.
- World Bank, UN: different Issues.

وإذا كنا نتحدث عن وجود كيانين يمثلان الجانبين، جامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، فإننا لا نجد أثرًا ملموسًا لتفعيل هذه الكيانات المؤسسية لتنفيذ مقتضيات تحقيق علاقة استراتيجية، فما يعلن عنه من وجود شركات أو مشروعات لبعض دول الخليج في إفريقية كتوجهات قطرية، لا يرتبط بالتوجه الإقليمي من قريب أو بعيد. وبعيدًا عن الحديث العام عن ضرورة الخروج من علاقة المنح والقروض إلى فضاء الاستثمارات والتبادل التجاري، فإن الواقع الملموس يعكس حجمًا ضئيلاً للمبادلات التجارية بين العرب والأفارقة، فحسب تصريح نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، فإن الإحصاءات المتاحة تشير إلى أن حجم التبادل التجاري العربي الإفريقي وصل إلى 25 مليار دولار في 2010 (Alquds, 2013).

هذا الرقم قد يبدو كبيرًا في البداية، لكنه لن يبدو كذلك إذا وضعناه في إطاره الواقعي، وهو أنه مجموع للمبادلات التجارية (صادرات وواردات) بين 80 دولة، وإذا وضعنا النفط جانبًا فإن هذا الرقم يقل كثيرًا. وفي الوقت الذي يدور فيه حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وإفريقيا ما بين 21 مليار دولار (عام 2008) و25 مليار دولار (عام 2010)، نجد أن المبادلات التجارية العربية مع الصين بلغت 116.8 مليار دولار، ومع اليابان 119.7 مليار دولار، ومع الاتحاد الأوروبي 289.2 مليار دولار (Alquds, 2013).

ويظهر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 أن إفريقيا ليست على خريطة الشركاء الرئيسين للدول العربية. فعلى صعيد الصادرات العربية تستحوذ دول آسيا (بدون الصين واليابان) على نسبة 21.2% من الصادرات العربية، ثم الاتحاد الأوروبي 12.7%، ثم اليابان 9.4 %، والصين 8.3%، وأمريكا 7.7 %.

أما على صعيد الواردات العربية، فأيضًا لا يوجد أثر لإفريقيا كشريك رئيس، فالبيانات تشير إلى استحواذ الاتحاد الأوروبي على نسبة 24.7% من الواردات العربية، ثم دول أسيا 18.6%، ثم الصين 11.9 %، أمريكا 8 %، واليابان 3.8 (Alquds, 2013).

وما يجدر تذكره هنا أن إفريقيا، على الرغم من حاجتها على مدار السنوات الماضية للمعونات العربية، لكنها حلت في المرتبة الثالثة، وهو مؤشر يبين مدى تواضع العلاقات بين الجانبين العربي والإفريقي.

ولدى المقارنة بين نصيب إفريقيا من المساعدات الإنمائية الدولية ونصيبها من المساعدات الإنمائية العربية نرى التالي: تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2011، إلى أن إفريقيا حصلت على ما نسبته 36.7 % من إجمالي المساعدات الإنمائية الدولية، ومهما يكن من أمر ما حصل بالماضي يتوجب على الدول العربية أن تلاحظ أن إفريقيا أصبحت محط أنظار واهتمام القوى الكبرى منذ سنوات، فهناك القمة الإفريقية الأمريكية، والقمة الإفريقية الصينية، والقمة الإفريقية الأوروبية، وجميع هذه الكيانات تمتلك علاقات اقتصادية قوية مع إفريقيا، وتشهد تناميًا ملاحظًا على مدار السنوات الماضية.

كما إن الدول الإفريقية نفسها حريصة على تغيير مكانتها الاقتصادية، وهو ما نلاحظه من خلال بعض المؤشرات الخاصة بمعدلات النمو، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى تحقيق الدول الإفريقية جنوب الصحراء لمعدلات نمو بلغت 4.9 %، ويتوقع أن تصل لمعدل 6 %، في عام 2014.

كذلك فإن نصيب الدول الإفريقية من الاستثمارات الأجنبية العالمية بلغت في عام 2012 نحو 50 مليار دولار، مقارنة بنحو 47.1 مليار دولار للدول العربية. كما إن مؤشر الجاذبية للاستثمار في إفريقيا أعلى منه في الدول العربية فقد بلغ في إفريقيا 57.2 %، بينما في الدول العربية كان بحدود 43 %.

كذلك فإن مساهمة إفريقيا في حركة التجارة يتوقع لها أن تصل مع نهاية هذا العقد إلى نسبة 30% من حجم التجارة العالمية، مقارنة ب 12% حاليًا، وبالتالي فإن العلاقات العربية مع إفريقيا تحتاج إلى نظرة جديدة تخرجها من العموميات والقمم الإعلامية إلى لغة المصالح المتبادلة (UNCTAD, 2009).

وفي الوقت الذي تمر فيه الدول العربية بحالة كبيرة من عدم الاستقرار السياسي، ووجود هش لكيانها الإقليمي المتمثل في جامعة الدول العربية، نجد إفريقيا على العكس تتجه إلى استقرار سياسي، ومحاولة إرساء نظم ديمقراطية،

ومحاولتها لإحياء دور حقيقي للاتحاد الإفريقي، ووجود التزام بقراراته الدولية والإقليمية. وهو ما يتوجب معه أن يعيد العرب النظر في الدور الإقليمي التنفيذي لجامعة الدول العربية (Qiraatafrican, 2015).

وإذا ما استمرت العلاقة بين الطرفين على ما هو قائم عبر العقود الأربعة الماضية فسوف نستقبل القمة العربية الإفريقية الرابعة في الإطار الإعلامي نفسه الذي هو بعيد عن الواقع، والذي تترجم فيه علاقات الطرفين مع شركاء تجاريين واقتصاديين آخرين بمعدلات تفوق بكثير ما عليه العلاقة بين العرب وإفريقيا. وعلى ذلك فإن مؤسسات التمويل الإنمائي العربية بما تتمتع به من موارد مادية، يجب ألا يقتصر دورها على زيادة حجم التعهدات والمشروعات والمعونات الفنية لدول إفريقيا بل يجب أن تتعداه بالتركيز على فعالية وكفاءة هذه التدخلات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

3- تحديات ومعوقات التبادل التجاري العربي الإفريقي:

يجب عند دراسة مستقبل العلاقات العربية – الإفريقية وتحليله إلقاء الضوء على أهم تحديات ومعوقات هذه العلاقات، وكذلك على الفرص والمكاسب التي تترتب على تدعيم هذه العلاقات، وتكمن أهم التحديات فيما يلي:

قضية المياه:

تشترك بعض الدول العربية والإفريقية في العديد من الموارد الحيوية، منها على سبيل المثال: الأنهار، فهناك العديد من الأنهار التي تجرى وتصب داخل أقاليم الوطن العربي، (مثل: مصر والسودان والصومال وموريتانيا)، تنبع أساسًا من دول إفريقية، فقضية المياه من القضايا الشائكة والمعقدة، وهي مرشحة لأن تكون من القضايا الصعبة في المستقبل بين كل من العرب والأفارقة، وذلك بسبب حاجة الطرفين العربي والإفريقي الملحة إلى المياه، خصوصًا مع التوسع في استخدامات المياه لأغراض الشرب والري، والتوسع في البرامج التنموية (Qiraatafrican, 2015).

التدخل العرقي والإثني:

ورثت الدول الإفريقية منذ حصولها على الاستقلال السياسي مجتمعًا مُجزءًا وممزقًا بصورة واضحة، حتى أصبحت فرص حصولها على الاعتراف الدولي مجرد إطار قانوني وسياسي، بعيدًا عن أن تكون حقيقة اجتماعية وثقافية كما هو متعارف عليه في تقاليد الدولة القومية، فالمجتمعات الإفريقية متداخلة، وتعاني التعددية الاجتماعية والثقافية، وتموج بأجناس وأعراق مختلفة.

ولذا فإن الامتداد الإقليمي لبعض الجماعات العرقية والإثنية عبر الحدود المشتركة قد أدى إلى حدوث توترات حقيقية بين العرب والأفارقة، وهو ما يتسبب في حدوث العديد من المواجهات الدامية، كما حدث بين موريتانيا والسنغال في خلال عامي 1973 و1989، وما كاد أن يتكرر في عام 1999، وذلك بسبب انتشار القبائل الزنجية ذات التداخل العرق مع السنغال داخل الأرض الموريتانية، حيث تقطن أقليات زنجية موريتانية موزعة على جماعات التكارير 9% والولايات 5% والسراكول 4%، والولوف 0.5% وتصل نسبتها مجتمعة إلى 20% تقريبًا من إجمالي عدد سكان موريتانيا، وتتركز هذه الأقليات في أقصى جنوبي موريتانيا على الضفة الشمالية من نهر السنغال، وجميع هذه الأقليات لها امتدادات عرقية مع نظيراتها داخل السنغال وإلى حد ما داخل جمهورية مالي (Qiraatafrican, 2015).

مشكلات الحدود:

ورثت الدول الإفريقية عن العهد الاستعماري حدودًا مصطنعة لا تتفق مع الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية والطبيعية السائدة فيها، فقد كان الدافع الأساسي وراء رسم هذه الحدود هو المصلحة الاستعمارية، وعليه فقد أضحت الدول الإفريقية المستقلة دولاً مصطنعة بحدود مصطنعة. وتمثل مشكلة الحدود أحد القيود الأساسية لمسيرة التفاعلات العربية – الإفريقية في المستقبل، حيث إن منازعات الحدود أحد مصادر التوتر الرئيسة على العلاقات العربية الإفريقية. فهناك العديد من المشكلات الحدودية التي واجهت الدول العربية والإفريقية عقب الاستقلال مثل مشكلة الحدود السنغالية – الموريتانية بشأن الحدود المشتركة بين البلدين (Qiraatafrican, 2015).

مشكلة اللاجئين والنازحين:

هي من المشكلات المعقدة نظرًا لتداعياتها الإقليمية والدولية، وفضلاً عن كونها بؤرة توتر كامنة بين الطرفين العربي والإفريقي، فتجاور المناطق التي يقطنها (الطوارق) في كل من مالي والنيجر والجزائر وبوركينا فاسو أدى إلى اعتبار مشكلات التحرر والنازحين وعمليات إعادة التوطين مشكلات ذات طابع إقليمي، وبصفة عامة، فإن القارة الإفريقية هي من أكثر القارات في العالم معاناة من مشكلة اللاجئين والنازحين، فعدد اللاجئين فيها تجاوز خمسة ملايين لاجئ يتمركز نصفهم على جانبي الحدود العربية – الإفريقية، الأمر الذي يفصح عن عمق المشكلة وتداعياتها على الأمن والاستقرار، فضلاً عن انعكاساتها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها (Qiraatafrican, 2015).

حركات التمرد والانفصال:

هي الحركات التي تنخر في النسيج الاجتماعي لبعض الدول العربية والإفريقية على حد سواء، ويؤدى بعضها إلى إثارة التوتر والخلاف، بل والصراع بين العرب والأفارقة، وخصوصًا إذا ما اقترن ذلك بتدخل دولي أو إقليمي.

إن الوجود الأجنبي في القارة، متمثلاً في فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل يسبب مخاطر عدة على الأمن القومى العربي، وهو ما يثير الحساسية والريبة لدى الطرف العربي من نيات بعض الدول الإفريقية (الصالحي، 2015).

تأثر العلاقات العربية الإفريقية في ظل النظام العالمي الجديد:

مع بداية التسعينيات وفي ظل النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية وما ارتبط به من اتساع دور الدول المانحة الأوربية والأمريكية في ميدان القروض والمنح والمساعدات، ودور البنك وصندوق النقد الدوليين في دعم اقتصادات العديد من الدول الإفريقية - انعكست تلك الظروف في مجملها سلبيًا على حجم المساعدات العربية المقدمة للدول الإفريقية، مما دفع العديد من تلك الدول إلى التشكيك في أهداف التعاون، وفي مدى مصداقيته ومدى حماس الجانب العربي للتعاون مع الدول الإفريقية.

وقد أدت تلك الظروف إلى تعثر مسيرة التعاون العربي الإفريقي، وانعكس ذلك بشكل سلبي على اجتماعات أجهزة التعاون وآلياته وعلى مدى انتظامها، حيث اجتمعت اللجنة الدائمة في آخر دورة عادية عام 1989 ولم تعقد أية اجتماعات طيلة التسعينيات. وبذلك شهدت الفترة منذ أواخر السبعينيات تراجعًا للعلاقات العربية الإفريقية على المستوى الجماعي، وطرحت دراسات عديدة إشكالية غياب الرؤية الاستراتيجية في التخطيط لهذه العلاقات، وتخلى الجانب العربي عن الأساس الاستراتيجي والأيدولوجي الصحيح الذي يقضي بأن التعاون العربي الإفريقي هو أمر تحتمه ضرورات الأمن المشترك والمصلحة المشتركة. (الصالحي، 2015).

فرص ومكاسب التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي:

في ظل التحولات التي عرفتها الساحة الدولية فيما يخص الأنظمة الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية المختلفة بين الدول،ظهرت مجموعة نظريات من أبرزها النظرية التي صاغها كل من جاكوب فاينر وبيلا بالاسا، والتي في إطارها تتم عملية التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في أي تجمع إقليمي، وذلك من خلال أربع مراحل تبدأ بإنشاء منطقة تجارة حرة، ثم التحول إلى اتحاد جمركي،ثم إلى سوق مشتركة، ومن ثم إزالة العقبات التي تعترض حرية عوامل الإنتاج، والحفاظ على هيكل التعريفة الخارجية المشتركة في تجارتها مع البلدان خارج الاتحاد حتى يتم التحول إلى اتحاد اقتصادي ونقدي (السيد، 2013: 14).

ويلعب التكامل الاقتصادي دورًا هامًا في العملية التكاملية الإقليمية، بل إن البعض يعتبر التكامل الاقتصادي غاية التكامل الإقليمي، ويظهر ذلك في العديد من الصور أهمها: الاستفادة من الحجم الكبير للسوق الذي يشجع توجيه الاستثمارات توجهًا اقتصاديًا سليمًا، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى، حيث يشجع اتساع نطاق السوق على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج لتمكن المشروعات

من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء، وخلق فرص لتوفير مستلزمات التنمية البشرية لإشباع الحاجات الأساسية لشعوب الدول الأعضاء في العملية التكاملية (السيد، 2013: 15).

ومن مكاسب التكامل الاقتصادي التي أشار إليها جاكوب فاينر، أثر خلق التجارة الذي يأتي نتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة، والأثر الاستهلاكي، حيث يؤدى التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عددها مع تحسين جودتها، وزيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء مع زيادة القدرة التفاوضية، وتحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، ومن ثم العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات (السيد، 2013: 18-20).

خامسًا- دراسة حالة (التبادل التجاري بين مصروتجمع دول الكوميسا):

1- نشأة اتفاقية الكوميسا:

تم التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة التفضيلية (PTA) لدول شرق وجنوب إفريقيا في 21 سبتمبر 1981. ودخلت حيز التنفيذ 30 سبتمبر 1982 (Tralak tradelaw center , 2016)، ولقد أدت نشأة هذه الاتفاقية (PTA) إلى خلق اتفاقية (Comesa) السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا وتم التوقيع عليها 5 نوفمبر 1993 ودخلت حيز التنفيذ في 8 ديسمبر 1994.(Egypt – Comesa trade Cnhacemenet forum, 2015).

2- الدول أعضاء اتفاقية:

تتكون الكوميسا من 20 دولة عضوًا، هم : أنجولا، بوروندي، الكونغو، جيبوتي، مصر، أريتيا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، ليبيا، رواندا، سيشيل، السودان، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، سويزيلاند، كوموروس (Cairo Chamber of Commerce, 2014).

3- الأهداف الرئيسة لاتفاقية الكوميسا:

حددت الاتفاقية المنشئة للكوميسا عددًا من الأهداف لتعزيز وتكامل التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ومنها:

- التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء.
- دفع عجلة التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي.
- التعاون في خلق مناخ مواتٍ للاستثمار المحلى والأجنبي العابر للحدود.
- التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم (الأمين، 2009، 7).

4- مستجدات الأوضاع على ساحة الكوميسا:

- انضمام أوغندا لمنظمة التجارة الحرة بعد الإعلان عن إيداع مستندات الانضمام القانونية في المجلس الوزاري رقم 34 في مارس 2015.
- تم اعتماد التصنيف السلعي الموحد للكوميسا المعدل لعام 2012 خلال اجتماعات المجلس الوزاري الثاني والثلاثين لتجمع الكوميسا الذي عقد خلال الفترة 22-23 فبراير 2014 بكينشاسا – الكونغو الديمقراطية، حيث تم خلال الاجتماع حث الدول الأعضاء على مواءمة تصنيفاتها السلعية المحلية مع التصنيف السلعي الموحد للكوميسا وفقًا لقرارات قمة الكوميسا 2009.
- استحداث لجنة لرؤساء الجمارك بالدول الأعضاء لبحث المسائل العالقة ذات الصلة بتطبيق آليات الاتحاد الجمركي للكوميسا.
- التعاون بين البنوك المركزية على المستوى الوزاري لتطبيق آليه غرفة المقاصة الخاصة بالكوميسا.(قطاع الاتفاقات التجارية، 2015).

5- أهم المؤشرات الاقتصادية لدول تجمع الكوميسا:

عمليًا من الممكن أن تقاس الأهمية النسبية والقدرة التنافسية لأي اقتصاد بعدة مؤشرات، ولكن نظرًا للتقيد بحدود البحث سوف نلقي الضوء على بعض من أهم هذه المؤشرات كما يلي:

أ- معدل النمو الاقتصادي:

من الممكن التعرف على معدل النمو الاقتصادي في دول الكوميسا من خلال تتبع معدلات النمو السنوية في الناتج المحلى الإجمالي، فطبقًا لإحدى الدراسات (محمود، 2012)، فلقد توصلت إلى أن أغلب دول التكتل دأبت على تحقيق معدلات نمو موجبة خلال الفترة، وأن أكبر معدلات نمو موجبة محققه كانت في إثيوبيا ورواندا ومالاوي وأوغندا، وهناك من بين التجمع دول حققت معدلات متزايدة خلال الفترة – باستثناء سنة 2009 – ونذكر من بين هذه الدول مالاوي، والتي قفز فيها معدل النمو من 2.6% عام 2005 إلى حوالى 7.6% عام 2009. لكن هناك دولاً تراجعت فيها معدلات النمو لدرجة كبيرة، مثل جزر القمر، وإريتريا، وسيشل، وزيمبابوي، وهذه الأخيرة وصل فيها معدل النمو (سالب) لعام 2008 إلى 14.4-%.

وعلى العموم عرفت بعض دول الكوميسا تحسنًا في معدلات نموها على مر السنوات الماضية – رغم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ويعود هذا التحسن في جانب منه إلى استقرار أوضاع الاقتصاد الكلى، إضافة إلى تراجع الصراعات السياسية وبؤر التوتر في المنطقة، مما انعكس إيجابيًا على بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار (محمود، 2012).

ب- التجارة البينية:

في دراسة لـ (قطاع الاتفاقات التجارية،2015) أشارت إلى أن:

- حجم التجارة البينية لدول الكوميسا قد ازداد عام 2013 بنسبة 8.6% حيث بلغ حجم التجارة الإجمالية بين دول الكوميسا 21 مليار دولار عام 2013 مقارنة بـ19.3 مليار دولار عام 2012. وتعد كل من سوازيلاند، ومدغشقر، والكونغو الديموقراطية، وزامبيا، وبروندي، وجزر القمر أهم الدول المساهمة في تلك الزيادة.
- معدل تغير التجارة البينية لدول الكوميسا خلال عامي 2012، 2013: وفي هذا الإطار توصلت الدراسة السابقة إلى ارتفاع الصادرات والواردات البينية لسوازيلاند في إطار الكوميسا بنسبة 177% و165% على التوالي، كما تزايدت صادرات وواردات مدغشقر بنسبة 77% و5% على التوالي. أما الكونغو الديمقراطية فقد تزايدت بنسبة 41% و49% على التوالي.
- أكبر الدول المصدرة: بالإشارة إلى مساهمات الدول الأعضاء بالكوميسا في التجارة البينية، نجد أن مصر تعد أكبر دولة مصدرة في إطار الكوميسا، حيث تساهم بنسبة 24.1% من إجمالي الصادرات البينية لعام 2013، تليها زامبيا 18.2% وكينيا 18.6%،ثم الكونغو الديمقراطية 17.5%. أنظر جدول رقم (2).
- أكبر الدول المستوردة: أما خلال عام 2013 فلقد تنامي حجم الواردات البينية، حيث ارتفعت بنسبة 9.5% خلال عام 2013 مسجلة ما قيمته 11 مليار دولار عام 2013 مقارنة بـ 10 مليارات دولار في عام 2012، وتعد زامبيا من أهم الدول المستوردة في إطار الكوميسا، حيث ساهمت بنسبة 25.4% في إجمالي الواردات البينية، يليها الكونغو الديمقراطية 18.2%، وليبيا 12.7%، ثم كينيا بـ 6.5%. أنظر جدول رقم (2).

ج- التجارة الخارجية للكوميسا مع العالم:

ترتكز صادرات دول الكوميسا على المواد الخام الاستخراجية أو الزراعية التي تصدرها في صورة أولية، ويرجع ذلك لعدم قدره دول الكوميسا على تصنيع هذه المواد نتيجة لضعف جهازها الإنتاجي وتقل صادراتها أهمية بالنسبة للسلع الصناعية والنصف المصنعة، في حين تتركز واردات الكوميسا على السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية وهو ما ساهم في تدهور معدلات التبادل الدولي لدول المنطقة وتحولها لغير صالحها.

ويعتبر اعتماد دول الكوميسا على تصدير المواد الأولية واستيرادها مستلزماتها من المواد المصنعة من أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها، وذلك نتيجة للتقلبات في أسعار المواد الأولية. (محمود، 2012).

أما من حيث إجمالي تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي: فتوضح دراسة (قطاع الاتفاقات التجارية،2015) تطور تجارة الكوميسا مع العالم خلال آخر 10 سنوات (2004-2013)، وقد سجلت ما يزيد على 201 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة، حيث سجلت ما قيمته 248.5 مليار دولار في 2013، مقارنة بـ 86.7 مليار دولار في عام 2004، أي بمعدل زيادة 201%.

جدول رقم (2)

مساهمة الدول الأعضاء بالكوميسا في حجم التجارة البينية وفقًا لعام 2013

(القيمة بالجنية المصري)

الترتيب	الدولة	قيمة الصادرات	النسبة (%)	الدولة	قيمة الصادرات	النسبة (%)
1	مصر	16.4	24.1	زامبيا	19.3	25.4
2	زامبيا	12.4	18.2	الكونغو الديمقراطية	13.8	18.2
3	كينيا	12.6	18.6	ليبيا	9.7	12.7
4	الكونغو الديمقراطية	11.9	17.5	كينيا	4.9	6.5
5	أوغندا	3.7	5.4	أوغندا	4.9	6.4
6	رواندا	2.3	3.4	السودان	4.7	6.2
7	إثيوبيا	1.9	2.8	مصر	4.5	5.9
8	موريشيوس	1.5	2.2	زيمبابوي	2.8	3.8
9	السودان	1.1	1.6	رواندا	2.6	3.4
10	مالاوي	0.97	1.4	بوروندي	2.1	2.8
11	زيمبابوي	0.93	1.4	مالاوي	1.6	2.1
12	سوازيلاند	0.85	1.3	أثيوبيا	1.3	1.8
13	ليبيا	0.62-	0.9	موريشيوس	1.3	1.7
14	مدغشقر	0.44-	0.6	مدغشقر	1.1	1.4
15	بوروندي	0.28-	0.4	جيبوتي	6.3	0.8-
16	اريتريا	0.04-	0.0	سيشل	3.5	0.5-
17	سيشل	0.03-	0.0	جزر القمر	0.2-	0.2-
18	جزر القمر	0.01-	0.0	سوازيلاند	0.1-	0.1-
19	جيبوتي	0.01-	0.0	اريتريا	0.1.-	0.1-
	الإجمالي	68.07	%100	الإجمالي	76.08	0.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات خام من:

- قطاع الاتفاقيات التجارية. 2015. وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة،ج.م.ع. «العلاقات التجارية المصرية الإفريقية « ص 60.
- ملاحظةً: تم الاعتماد على أسعار التحويل للدولار طبقا لهذه المواقع Comstat Database http://www.akhbar.masreat.com

د- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الكوميسا وإليها:

في دراسة أعدها (محمود، 2012) توصلت إلى نتائج مهمة أهمها: أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت ارتفاعًا تدريجيًا ابتداء من 2005، حيث وصلت أعلى مستوياتها عام 2007، لتبدأ بالانخفاض تدريجيا 2008.

ويرجع هذا التذبذب في تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الوضع الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب، وخاصة في الدول المتقدمة تحت ضغط الأزمة المالية العالمية.

كما توصلت دراسة أخرى (قطاع الاتفاقات التجارية،2015) إلى عدة نتائج مهمة، على رأسها:

- وجود تحسن في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة على دول الكوميسا خلال آخر عامين، حيث بلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل إقليم الكوميسا عام 2013 ما يقدر بحوالي 15.4 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 3% مقارنة بعام 2012 الذي سجل حوالى 15 مليار دولار. كما شهد عام 2012 زيادة هائلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الكوميسا بنسبة 67% مقارنة بالعام السابق 2011.
- احتل قطاع التعدين المركز الأول في جذب الاستثمارات (حوالى 40% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة) في حين جذبت قطاعات الخدمات وخاصة البناء، والنقل والشحن وخدمات التخزين ما يقرب من 35% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك قبل التراجع الاقتصادي، فيما يتعلق بالقطاع الصناعي فبلغت الاستثمارات في قطاع التبغ والمشروبات 25% في حين كان مشاركة الغذاء محدودة.
- أما فيما يخص تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الكوميسا إلى الخارج، فلقد انخفضت تلك التدفقات خلال عام 2013 بنسبة 43.3% لتصل إلى 1.8 مليار دولار مقارنة بـ 3.2 مليار دولار عام 2012. لكن تلك التدفقات سجلت ارتفاعًا هائلاً خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011 بمعدل زيادة 194%، مما يشير إلى زيادة حجم استثمارات دول الكوميسا بالخارج. تعتبر وليبيا من أكثر الدول العابرة باستثماراتها إلى الخارج، حيث تم استثمار ما يقرب من 2.5 مليار دولار (بنسبة 79% من إجمالي تدفقات الكوميسا الاستثمارية للخارج)، في حين بلغت استثمارات مصر211 مليون دولار(بنسبة 7%) وزامبيا 177 مليون دولار (بنسبة 6%).

6- مصروتجمع دول الكوميسا:

وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) في 1998/6/29 وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء، اعتبارًا من 1999/2/17 على أساس مبدأ المعاملة بالمثل للسلع التي تصاحبها شهادة المنشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة (Tralak trade law center, 2016)

أ- المزايا التي تتيحها الاتفاقية لمصر:

تتيح هذه الاتفاقية العديد من المزايا لمصر، لعل من أهمها:

- يبلغ تعداد سكان الدول الأعضاء في الكوميسا 450 مليون نسمة، وبالتالي تمثل سوقًا رحبة ومتنفسًا للعديد من المنتجات المصرية، (Ria, 2016)، كما تغطي هذه الاتفاقية مساحة جغرافية تبلغ حوالى 12 مليون كم2 (HASSAN, 2013).
- الاستفادة من الإعفاءات المتبادلة، حيث إن هناك إحدى عشرة دولة قد انضمت إلى منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا وتقوم تلك الدول بمنح وارداتها من الدول الأخرى إعفاء تامًا.
- يمكن الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء، حيث تقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها يأتي على رأس تلك القائمة الأرز والمواد الغذائية (Rdonlyres, 2014).

ب- الآليات الجديدة التي تم اتخاذها على المستوى المحلى لتحسين أداء التبادل التجاري:

تم استحداث آليات عديدة في هذا المجال لعل من أهمها:

- إقرار نظام إلكتروني للتدخل السريع لإزالة أي عقبات تتصل بالتصدير أو الاستيراد.
- الوكالة الإقليمية للاستثمار والتابعة للكوميسا (RTA) ومقرها مصر وهو ما يسهل على المستثمرين متابعة الأحوال الاقتصادية بالإقليم.

- يقوم البنك المركزي المصري في الوقت الراهن بدراسة نظام تسوية المدفوعات الإقليمية (REPSS) للكوميسا تمهيدًا لتفعيل النظام بين الدول الأعضاء.
- معالجة المعوقات التي تواجه المنتجات والصادرات المصرية في إطار اللجنة الوطنية لمتابعة ورصد القيود غير الجمركية في التكتلات الثلاثة الإفريقية (الكوميسا والسادك وجماعة شرق إفريقيا) (قطاع الاتفاقات التجارية،2015)

ج- شروط تمتع المصدر المصري بالإعفاءات الجمركية المقررة:

تشترط اتفاقية الكوميسا أن تكون السلع المتبادلة مستوفاة لقواعد المنشأ المنصوص عليها وأن تكون مصحوبة بشهادة منشأ الكوميسا التي تفيد أن السلع المصدرة من الدولة العضو مستوفاة لأي من الشروط الموضحة فيما يلي حتى يتسنى لها التمتع بالمزايا المنصوص عليها في الاتفاقية:

- أن تكون المنتجات متحصلاً عليها بالكامل من دولة من الدول الأعضاء (المنتجات الزراعية والحيوانات والأسماك والوقود).
- أن يكون قد تم إجراء تحويل جوهري على السلع التي تم تصنيعها أو إنتاجها من مواد مستوردة من خارج الدول الأعضاء بشرط:
  - ألا تتجاوز قيمة المواد المستوردة 60% CIF
  - أن تكون القيمة المضافة 35% على الأقل من تكلفة السلعة عند باب المصنع (قطاع الاتفاقات التجارية،2015)

د- الامتيازات والتخفيضات التي تتيحها الاتفاقية:

- هناك 15 دولة من الدول الأعضاء تطبق إعفاء كاملاً (في إطار منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا) على وارداتها من جميع السلع من باقي الدول الأعضاء في منطقة التجارة لتلك الدول، وهي: جمهورية مصر العربية، كينيا، السودان، موريشيوس، مدغشقر، زيمبابوي، مالاوي، جيبوتي، زامبيا، رواندا، بوروندي، جزر القمر، ليبيا، وسيشل وأوغندا (بنهاية عام 2014).
- تتبادل مصر وإريتريا إعفاءات من الرسوم الجمركية بواقع 80% وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل.
- تتبادل مصر وإثيوبيا تحفيضًا جمركيًا بواقع 10%.
- لا تطبق أي من سوازيلاند أو الكونغو الديمقراطية أي إعفاءات جمركية. (قطاع الاتفاقات التجارية،2015)،

أما المزايا التي تعود على مصر من تطبيق الاتفاقية فمن الممكن تحديد أهميتها فيما يلي:

- الاستفادة من السوق الرحبة، حيث يزيد تعداد سكان الدول الأعضاء في الكوميسا عن400 مليون نسمة، ومن ثم فإن السوق تعد متنفسًا للعديد من المنتجات المصرية.
- النفاذ لأسواق أربع عشرة دولة من الدول الإفريقية بدون سداد رسوم جمركية، حيث الإعفاءات المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا.
- الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء، حيث تقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها، يأتي على رأس تلك القائمة السلع الغذائية والأدوية والسلع الهندسية والأدوات المنزلية ومواد البناء بالأخص السيراميك والأدوات الصحية ومنتجات الألومنيوم والحديد والصلب والمنتجات الجلدية.
- استيراد العديد من المواد الخام اللازمة للصناعة بإعفاء جمركي، وخاصة أن أغلب دول الكوميسا تعتمد على تصدير خامات ومواد خام وسلع رئيسة، مثل النحاس والتبغ والبن والشاي والجلود الخام واللحوم (قطاع الاتفاقات التجارية،2015).

هـ- تطور مؤشرات تجارة مصر مع تجمع دول الكوميسا:

ومن الممكن تلخيص أهم المؤشرات التي تعكس تطور التبادل التجاري لمصر مع تجمع دول الكوميسا في الفترة من (1997وحتى الربع الأول من2015) في الجدول الآتي:

جدول رقم (3)
تطور مؤشرات تجارة مصر مع تجمع دول الكوميسا
خلال الفترة (1997 وحتى الربع الأول من 2015) بالأسعار الجارية والمليون جنيه

العام / البيان	قبل الانضمام		بعد الانضمام											
	1997	1998	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	الربع الأول 2015
الميزان التجاري مع الكوميسا	(-)275.4	(-)368.9	632.9	795.5	639.4	(-)406.8	6524	7925	4685	9570	11430	10204	2368.1
الناتج المحلى الإجمالي لتكلفة عوامل الإنتاج	266757.7	282578	506511	581144.1	71040	855300	994100	1150600	1309905	1508527	1677351	1910615	448495
صادرات مصر الكلية	13532	11044	61625	78864	91256	143027	134589	154850	188351	178512	197720	195280	49125
واردات مصر الكلية	44886	56026	114688	118484	152586	287767	249968	300361	371445	433698	455998	523446	122430
صادرات مصر إلى دول الكوميسا	149.6	156.7	1793.9	1676.8	1770.2	5096.4	10462	13380	10025	15295	16424	15926	3131.7
صادرات مصر إلى دول الكوميسا	425	525.1	1161.0	881.3	1131.4	5503.2	3938	5455	5340	5725	4994	5721	763.6
نسبة صادرات مصر للكوميسا إلى صادرات مصر الكلية	1.1	1.4	2.9	2.1	1.9	3.6	7.7	8.6	5.3	8.5	8.3	8.2	6.3
نسبة واردات مصر من الكوميسا إلى واردات مصر الكلية	5.94	5.93	1.01	0.7	0.7	1.9	1.6	1.8	1.4	1.3	1.09	1.59	0.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استنادًا إلى بيانات خام من هذه المراجع:
1- قطاع الاتفاقيات التجارية.2015. وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ج.م.ع. «العلاقات التجارية المصرية الإفريقية» ص50، 51، 55.
The Statistical Year Book, centeral Agency for Public Mobilisation and Statistics, Years:2009, 2011, 2015.
ملاحظة: تم حساب قيمة الناتج المحلى الإجمالي للسنوات 1997، 1998 بالمليون جنيه مصري، اعتمادًا على سعر تحويل الدولار طبقًا لهذه المواقع
1997: www.inometax.gov.eg
1998: www.misr5.com.

ومن الجدول السابق جدول رقم (3)، يمكن استخلاص أهم تطورات مؤشرات تجارة مصر مع الكوميسا، فيما يلي:

- ***الأثر على الميزان التجاري المصري:***

تحول العجز في الميزان التجاري المصري مع دول الكوميسا قبل تطبيق منطقة التجارة الحرة إلى فائض، مسجلاً ما يزيد على 9072 مليون جنيه خلال السنوات الخمس الأخيرة في المتوسط، مقارنة بما يعادل عجزًا قدره 368.3 مليون جنيه عام 1998.

- الأثر على قيم التبادل التجاري بين مصر والكوميسا:

وبالرجوع لجدول رقم (3) نلاحظ أنه من الممكن تقسيم تطور حجم قيم صادرات مصر لدول الكوميسا بالنسبة لقيم مصر الكلية إلى ثلاث فترات يتم تلخيصها فيما يلي:

الفترة الأولى- الفترة من عام 1997 وحتى عام 2006:

لقد تراوحت نسبة قيمة صادرات مصر لتجمع الكوميسا إلى قيمة صادرات مصر الكلية خلال هذه الفترة بين 11% إلى 21% وهذه الفترة تمثل إحدى المراحل الأولى لعملية الإصلاح الاقتصادي في مصر، ولذا كان من الطبيعي أن تكون نسبة قيمة صادرات مصر للكوميسا إلى قيمة صادرات مصر الكلية ضئيلة على النحو المشار إليه.

الفترة الثانية- الفترة من عام 2007 وحتى عام 2010:

تعد هذه الفترة مرحلة أخرى من مراحل تطور صادرات مصر إلى دول العالم، حيث بدأت تلك الصادرات في الانطلاق، لتبلغ قيمتها 91256 مليون جنيه عام 2007، وقد واكب ذلك نموا في صادرات مصر لدول الكوميسا حيث بلغت قيمتها 17702 مليون جنيه عام 2010، مما أدى إلى زيادة قيمة صادرات مصر إلى دول الكوميسا بالنسبة إلى قيمة الصادرات الكلية ليتراوح قيمتها بين 1.9 % إلى 8.6%. الأمر الذي مثل نقله نسبية في قيمة مساهمة صادرات مصر لتجمع الكوميسا إلى الصادرات الكلية.

الفترة الثالثة- الفترة من عام 2011 وحتى الربع الأول من عام 2015:

في الحقيقة لقد مثلت هذه الفترة تطورًا هامًا في صادرات مصر الكلية التي واكبها تطور أكثر في صادرات مصر إلى دول الكوميسا، حيث تراوحت قيمة صادرات مصر الكلية من 188351 مليون إلى 491250 مليون جنيه، وواكب ذلك تطور هام في صادرات مصر لدول الكوميسا، حيث تراوحت قيمة تلك الصادرات 10025مليون جنيه إلى 31317 مليون جنيه، ولذا انتقلت نسبة مساهمة صادرات مصر لدول الكوميسا إلى الصادرات الكلية إلى مرحلة جديدة تراوحت بين 5.3% إلى 8.2%، مما يعنى أن هناك تطورًا إيجابيًا في تلك المرحلة، ولكن تجدر الإشارة إلى أن أقل نسبة لصادرات مصر لدول الكوميسا إلى الصادرات الكلية كان خلال عام 2011، وهو عام ثورة 25 يناير حيث صاحبتها اضطرابات سياسية واقتصادية وأمنية أثرت على مجمل الأوضاع في مصر وخاصة قطاع التصدير.

- الأثر على تطور قيم واردات مصر من دول الكوميسا:

وبالنظر كذلك إلى جدول رقم (3) يمكننا ملاحظة أنه يمكن تقسيم تطور العلاقات بين قيم واردات مصر من دول الكوميسا وقيم الواردات الكلية إلى ثلاثة فترات، كما يلي:

الفترة الأولى- الفترة من 1997 وحتى عام 2006:

حيث تراوحت نسبة قيمة واردات مصر من دول الكوميسا إلى قيمة واردات مصر الكلية خلال هذه بين 0.9% إلى 1.1%، حيث تمثل الفترة الأولى من فترات التعامل مع دول الكوميسا، والتي فيها يتم التعرف على أسواق دول الكوميسا، وماهيه السلع التي يمكن لمصر أن تستوردها من تلك الدول.

الفترة الثانية- الفترة من عام 2007 حتى عام 2010:

فلقد تراوحت نسبة واردات مصر من دول الكوميسا إلى قيمة واردات مصر الكلية خلال تلك الفترة بين 0.7 % إلى 1.8%، أي لم تطرأ تغييرات جوهرية على مجمل موقف واردات مصر من الكوميسا ودرجة مساهمتها في واردات مصر الكلية.

الفترة الثالثة- الفترة من عام 2011 وحتى الربع الأول من عام 2015:

تراوحت نسبة قيمة واردات مصر من الكوميسا إلى قيمة واردات مصر الكلية خلال تلك الفترة بين 1.4 % إلى 2.4%، مما يشير إلى أنه منذ نشأه الكوميسا وحتى ذلك التاريخ، فإن اعتماد مصر على الواردات منها ضئيل للغاية، ويرجع ذلك لطبيعة الهياكل الإنتاجية لمعظم دول الكوميسا، والتي تعتمد في صادرتها على عدد محدود من السلع التي تمثل مواد خام يتم تصدير معظمها بشكل شبه احتكاري للدول التي ارتبطت بها قبل الاستقلال الوطني.

- تحليل لنمط التلازم في التطور الزمني بين الناتج المحلي الإجمالي وصادرات وواردات مصر من تجمع الكوميسا:

بملاحظة بيانات جدول رقم (3) الذي يوضح تطور الناتج المحلى الإجمالي والصادرات والواردات في دول تجمع الكوميسا في الفترة من 1997 وحتى الربع الأول من عام 2015، يمكننا تلخيص أهم ما يعكسه هذا التطور في ثلاث فترات أساسية، كما يلي:

الفترة الأولى- من عام 1997 وحتى عام 2006:

بالنظر إلى هذه الفترة الزمنية نجد أن الناتج المحلى الإجمالي في مصر قد بلغ حوالى 1636991 مليون جنيه، وبلغت قيمة الصادرات المصرية إلى تجمع الكوميسا حوالى 3778 مليون جنيه، أي أن معامل الناتج المحلى الإجمالي إلى قيمة الصادرات المصرية إلى الكوميسا 433: 1 بما يفيد أن كل جنيه من الصادرات المصرية إلى تجمع الكوميسا يؤدى إلى تولد 433 جنيهًا في الناتج المحلى الإجمالي، وبالنظر إلى قيمة الواردات خلال الفترة نفسها، نجد أنها بلغت حوالى 2992 مليون جنيه، أي أن معامل الناتج المحلى الإجمالي إلى قيمة الواردات الكلية المصرية من الكوميسا بلغ 547: 1، وهذا يعنى أن كل جنيه من قيمة واردات مصر وتجمع الكوميسا خلال تلك الفترة يقابله 547 جنيهًا في الناتج المحلى الإجمالي.

الفترة الثانية- من عام 2007 إلى عام 2010:

نظرًا لمراعاة الأثر التراكمي لقيمة الصادرات المصرية لتجمع الكوميسا، تمت إضافة قيمة صادرات مصر إلى دول الكوميسا خلال الفترتين معًا، أي من عام 1997 حتى عام 2010 والتي بلغت جملتها معًا 34486 مليون جنيه، بينما بلغ الناتج المحلى الإجمالي للفترتين معًا 5345591 مليون جنيه، أي أن معامل الناتج المحلى الإجمالي إلى قيمة الصادرات المصرية لتجمع دول الكوميسا خلال الفترتين قد بلغ 155: 1 وهو يعني أن كل جنيه من قيمة الصادرات المصرية إلى الكوميسا خلال الفترتين محل الدراسة يقابله تولد 155 جنيهًا في الناتج المحلى الإجمالي.

وكذلك لمراعاة الأثر التراكمي لقيمة الواردات المصرية تم تضمين قيمة الواردات خلال الفترة الأولى مع نظيرتها خلال الفترة الثانية، حيث بلغت جملتها 19019 مليون جنيه. كذلك الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترتين 5345591 مليون جنيه، أي معامل الناتج المحلى الإجمالي إلى قيمة الواردات المصرية من الكوميسا خلال الفترتين 281:1، وهذا يعنى أن كل جنيه من قيمة الواردات المصرية من تجمع الكوميسا خلال الفترتين يقابله تولد 281 جنيه في الناتج المحلى الإجمالي.

الفترة الثالثة- من عام 2011 حتى الربع الأول من عام 2015:

على السياق نفسه ولمراعاة الأثر التراكمي لقيمة الصادرات المصرية لتجمع الكوميسا، تم تضمين قيمة الصادرات خلال الفترة الأولى مع نظيرتها الثانية والثالثة أي من 1997 إلى الربع الأول من 2015 والذي بلغ 95288 مليون جنيه. كذلك الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترات الثلاث بلغ 12200487 مليون جنيه، أي أن معامل الناتج المحلي الإجمالي إلى قيمة الصادرات نحو تجمع الكوميسا خلال الفترات الثلاث بلغ 128: 1، وهذا يعنى أن كل جنيه من قيمة الصادرات المصرية إلى الكوميسا خلال الفترات الثلاث يقابله تولد 128 جنيهًا في الناتج المحلى الإجمالي.

ولمراعاة الأثر التراكمي لقيمة الواردات المصرية من تجمع الكوميسا تم تضمين قيمة الواردات خلال الفترة الأولى مع نظيرتها الثانية والثالثة، والذي بلغ 41566 مليون جنيه. كذلك الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترات الثلاث بلغ 12200487 مليون جنيه، أي أن معامل الناتج المحلى الإجمالي إلى قيمة الواردات المصرية من الكوميسا خلال الفترات الثلاث بلغ 294: 1 وهذا يعنى أن كل جنيه من قيمة الواردات المصرية من تجمع الكوميسا خلال الفترات الثلاث يقابله تولد 294 جنيهًا في الناتج المحلى الإجمالي.

خلاصة القول من المناقشة والتحليل السابقين، من الممكن التوصل إلى نتيجة مهمة مؤداها أن هناك بالضرورة فرصًا سانحة عظيمة لنمو الصادرات المصرية إلى تجمع دول الكوميسا، وهذا ما يعكسه وبوضوح الأثر الإيجابي على زيادة الناتج المحلى الإجمالي، والذي يعد واحدًا من أهم مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي، وبصفة خاصة بعد توافر العوامل البيئية المواتية لذلك، والتي تتمثل أعمدتها الرئيسة في استقرار الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، والتغلب على العوائق الآتية ومواجهتها:

7- **عوائق التكامل الاقتصادي مع تجمع دول الكوميسا:**

عمليًا تتعدد عوائق عملية التكامل الاقتصادي مع تجمع دول الكوميسا التي من الممكن تلخيص أهمها في الآتي:

أ- **العوائق السياسية:**

على صعيد الأوضاع الداخلية: يلعب الاستقرار السياسي دورًا رئيسًا في نجاح إقامة أي تكتل اقتصادي ويتحقق الاستقرار السياسي من خلال عدة عوامل، أهمها: إعلاء سيادة القانون وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة... الخ، لكن في الواقع نجد أن غالبية الدول الإفريقية لا تزال تمر بمرحلة انتقالية من النظم العسكرية أو نظام الحزب الواحد مع عدم الفصل بين العلاقات السياسة من جانب والعلاقات الاقتصادية من جانب آخر، وهو ما أبطأ وتيرة التعاون داخل القارة (مجلة «إفريقيا قارتنا»، 2013: 1-5).

وبالنظر لمصر بصفة خاصة – نجد أن ظروف عدم الاستقرار السياسي التي تؤثر سلبًا على أداء الاقتصاد المصري بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، أثرت كذلك سلبًا على قطاع الاستثمارات والتصدير والأداء الكلى للاقتصاد. (Elmorsy, 2015: 1-25).

ب- **العوائق المرتبطة بالهيكل الاقتصادي:**

تتصف اقتصادات دول تجمع الكوميسا باعتمادها على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع الأولية، مما يؤثر سلبيًا وبشكل جوهري على إمكانات هذه الدول في توسيع وتطوير علاقاتها الاقتصادية، فالإنتاج الصناعي لا يزال محدودًا، وفي بعض الحالات لا يفي باحتياجات السوق المحلية.

إن من أهم التحديات الجوهرية التي تقف بمثابة حجر عثرة في سبيل تطوير وتنمية التبادل التجاري مع تجمع دول الكوميسا يتمثل في اعتماد هذه الدول بشكل رئيس على إنتاج سلع متشابهة زراعية، في الوقت الذي تحتاج فيه للسلع الصناعية التي تنتجها بوفرة الدول المتقدمة وتتمتع فيها بميزة نسبية مطلقة. (Elmorsy,2015: 1-25).

ج- **العوائق المرتبطة بالهيكل التنظيمي:**

يرجع ذلك إلى عدم وجود إطار يعالج التزامات الدول الإفريقية الأعضاء في تجمع اقتصادي إقليمي تجاه تجمع آخر منضمة إليه، مثال ذلك: حالة أوغندا أو كينيا، فكل منهما عضو في جماعة الكوميسا، وفي الوقت نفسه هما عضوان مؤسسان في تجمع شرق إفريقيا، مما يؤدى إلى خلق ازدواجية في الأسس اللازمة لتحقيق التكامل (مجلة إفريقيا قارتنا، 2013: 1-5).

د- **العوائق المرتبطة بالبنية الأساسية:**

يرتبط ذلك بشكل جوهري بافتقار الدول الإفريقية لشبكات النقل والمواصلات فيما بينها، فعمليًا معظم شبكات المواصلات والنقل كانت تتجه في اتجاه واحد من قلب القارة إلى موانيء الشحن إلى خارجها حيث أوروبا والأمريكتين، بالإضافة لما سبق نجد أن محدودية البنية الأساسية لقطاع النقل والمواصلات تمثل عائقًا جوهريًا أمام التوسع في التبادل التجاري بين هذه الدول (African Development Bank , 2014: 1-5).

سادسًا- التوصيات:

فيما يلي حزمة من الصيغ والإجراءات المقترحة لتوطيد وترسيخ علاقات التعامل والتفاعل بين الطرفين العربي والإفريقي. الأمر الذي يجعل العلاقات أقوى من أي متغيرات طارئة تواجهها، وسيتم إلقاء الضوء عليها باختصار كما يلي:

1- **التعاون الثنائي أم التعاون الإقليمي:**

بداية لابد من تحديد المفاهيم، فهل هي علاقات دولية عربية إفريقية، أم أنه تعاون عربي إفريقي جديد بين منظمتين إحداهما عربية وهي جامعة الدول العربية والأخرى إفريقية، سواء أكانت منظمة الوحدة الإفريقية أم الاتحاد الإفريقي، أم إنه تعاون عربي ثنائي بين دول بذاتها عربية وأخرى بعينها إفريقية؟ وإن كان تفضيل أي صورة من الصور لا يعنى بالضرورة إهمال باقي الصور الأخرى.

أ- **التعاون الثنائي:**

إن هناك تأييدًا لتلك المجالات التي تتم في إطار ثنائي، وإن لا يلغى التعامل في إطار جماعي عربي إفريقي مؤسسي من خلال المنظمتين أو بشكل آخر، وبالرغم من أن هناك مؤيدين لكل فكر، فإن هناك أيضًا شبه اتفاق على ترجيح الإطار الثنائي، ولم يأت ذلك من فراغ ولكن الواقع يدل عليه.

وأول مظاهر الواقع أن نتائج التعاون الجماعي كانت واهنة عاجزة لم تف بمتطلبات كل طرف، خاصة الطرف الإفريقي، وأبسط عامل سلبي في إطار التعاون الجماعي هو غياب التنسيق بين عناصر الجماعة، سواء عند جمع المنح وتقديمها أو عند توزيعها، فذلك كله مرتبط بالدرجة الأولى بعوامل خاصة بكل دولة على حدة، ومن ثم فصلب الجماعة غير قائم. والشكل الثنائي هو البديل المتاح، ذلك أن الدول العربية فرادى لها علاقات متنوعة بالعديد من الدول الإفريقية، ووزن هذه العلاقات ينعكس على مجالات التعاون في إطار مصالح هذه الدول.

ولعلنا لا نكون مبالغين بالقول إن هناك ضرورة لإبراز دافع هذا التعامل أو التعاون الثنائي العربي الإفريقي، فمن الأمثلة الواضحة ذلك النشاط التجاري والاستثماري الذي تتولاه المملكة العربية السعودية في منطقة القرن الإفريقي، وكذلك في بعض مناطق الجنوب الإفريقي، وكذلك النشاط الليبي في دول الصحراء الإفريقية وفي دول غرب إفريقيا، وكذلك نشاط تونس والمغرب في عديد من الدول، سواء في الغرب الإفريقي أو الجنوب الإفريقي.

ولعل من أبرز الأمثلة أيضًا الدور المصري في إطار منظمة الكوميسا «شرق وجنوب إفريقيا» والنشاط الاقتصادي مع دول المنظمة، كما إنه على الجانب الآخر هناك نشاط اقتصادي تجارى إفريقي في أسواق دول عربية كنشاط جنوب إفريقيا داخل شمال إفريقيا، ودول الخليج، وكذلك مثل أنشطة كينيا ونيجيريا والسنغال.

ب- **التعاون الإقليمي:**

لا نستطيع أن نغفل التعاون العربي الإفريقي في إطار التنظيمات الإقليمية، فإن دخول اتفاقية «أبوجا» حيز التنفيذ عام 1994 مستهدفة قيام سوق إفريقية مشتركة تعد بمثابة أداة يمكن أن تكون فعالة متى نشطت وتحركت، ويمكن هنا القول: إن وجود عشر دول أفروعربية تجمع بين عضوية المنظمتين العربية والإفريقية يمكن أن يمثل دافعًا قويًا لمسيرة التعاون، وخاصة أن الدول العشر منها دول رائدة ولها ثقلها العربي ولها وزنها الإفريقي. وبالرغم من تباين الرؤى حول أيهما أفضل لتفعيل التعاون العربي الإفريقي، فإنه كما ذكرنا من قبل هناك آليات لا تزال قائمة وإن توقف

عملها تقريبًا، ويمكن لها أن تعمل. وعندئذ نضع تصورًا لعملها ولتأكيد نقاط الفاعلية والالتقاء للتركيز عليها وتنميتها، وللنأي عن نقاط الاختلاف والضعف واستبعادها.

ولعل جامعة الدول العربية في قمتها العادية بعمان في مارس / أذار 2001 دعت في بيانها الختامي القادة لتدرس مختلف جوانب التعاون العربي الإفريقي، وأكدت مواصلة الجهود لتعزيز هذا التعاون وإزالة عوائقه التي تعترض اجتماعات أجهزته وتعوق تنفيذ برامجه المشتركة. وقد كلفت القمة العربية أمين عام الجامعة أن يجرى اتصالات مع نظيره في منظمة الوحدة الإفريقية (سابقًا) في هذا الشأن.

ولعل مدى نجاح هذا التنشيط أو التفعيل يمكن إدراكه عن طريق استشراف المستقبل بعين فاحصة تضع أمامها أيضًا خبرات السنوات الطوال الخالية وما بها من عثرات وكبوات لاستبعادها وتجنبها، وأيضًا عوامل نجاح لجذبها وتنميتها، وذلك أمر طبيعي، فاستشراق المستقبل لا يمكن أن يكون رجمًا بالغيب أو في إطار أحلام وردية، ولكنه تطلع ورؤى مستقبلية مرتبطة بالواقع، فليس المستقبل منقطع الصلة بالحاضر، ويأتي في مقدمات هذا الحاضر تلك المتغيرات الدولية، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي.

2- **السياسات المقترحة لإعادة بناء العلاقات العربية الإفريقية:**

السياسات المقترحة لإعادة بناء هذه العلاقات، تقوم على ثلاثة مستويات جوهرية، هي كما يلي:

أولاً- على المستوى الرسمي (الحكومي):

يجب على كل من الحكومات العربية والإفريقية مهمة توفير استراتيجية كلية وشاملة لمنظومة العلاقات العربية الإفريقية، تعبر عن رؤية شاملة لبناء نهضة عربية إفريقية متكاملة، تشمل جميع الأصعدة ومن أهمها:

أ- **الصعيد السياسي:**

- على الحكومات العربية التوسع في التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ليشمل جميع الدول الإفريقية.
- يجب تأسيس حوار استراتيجي عربي – إفريقي بمفاهيم وصيغ جديدة، فقد تم تجاوز المرحلة التي كان فيها هذا الحوار على أساس المقايضة والمنافع السياسية المتبادلة (مثل التأييد العربي لحركات التحرر الإفريقي مقابل التأييد الإفريقي للمواقف العربية ضد إسرائيل)، ومن ثم يجب الدخول في مرحلة جديدة تؤسس على إقامة شراكة عربية إفريقية حقيقية، قوامها المصالح الاستراتيجية المشتركة والقضايا ذات الحساسية لكل من الطرفين، لتحقيق نهضة حضارية لبلدان الجنوب بصفة عامة، ومواجهة واقع الإخضاع والتهميش الذي يعانيه العرب والأفارقة.
- ضرورة تأكيد المدخل الأمني لتحقيق التعاون، حيث إن هاجس الأمن كثيرًا ما يطغى على هاجس التنمية، ومن ثم ينبغي العمل بصورة مشتركة على التخلص من بؤر الصراع والتوتر العربية – الإفريقية، وإيجاد حلول عادلة لها يقبل بها كل من الطرفين.

ب- **الصعيد الاقتصادي:**

- إزالة جميع العقبات والصعوبات شاملة الحواجز التعريفية والتي تعوق تدفق السلع والخدمات بين المنطقتين العربية والإفريقية، وهناك أيضًا التفكير في إنشاء منطقة تجارة تفضيلية عربية إفريقية لدفع علاقات التبادل التجاري والاستثمار وانتقال السلع والخدمات بينهما.
- التعاون بين الدول العربية والإفريقية لتدعيم وتطوير شبكة المواصلات، وهذا يعد ضرورة حتمية لإنشاء وتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الإفريقية.
- تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالسلع والخدمات المتاحة للتبادل التجاري من خلال غرفة الصناعة والتجارة العربية الإفريقية، ومحاولة تطوير وتدعيم نطاق تبادل هذه المعلومات.
- تدعيم التعاون بين مؤسسات التمويل التجاري العربية الإفريقية، حيث إن الأصول المالية والمادية تعتبر أحد

العناصر المفتاحية للتقدم والنمو الاقتصادي، حتى تغير الفجوة بين الادخار والاستثمار وتتمكن من استحواذ التكنولوجيا الحديثة.

- الشراكة الاستراتيجية في الإنتاج والمشروعات المشتركة، وان كان هذا حكرًا على الدول الأوربية والولايات المتحدة في معاملتها مع بعض الدول الإفريقية، ولكن عقد اتفاق الشراكة بين كل من السعودية ودولة جنوب إفريقيا يقدم نموذجًا للاتفاق العربي – الإفريقي، ويتطلب الدراسة والمتابعة لمعرفة إمكانات التكرار والاستفادة.
- إقامة مناطق نقدية إقليمية أو دون إقليمية ذات استقلالية نسبية عن مراكز السيطرة النقدية الدولية، سواء الدولار في الوطن العربي أو الفرنك الفرنسي في الدول الإفريقية، ويمكن تعزيز هذا الاتجاه خلال مناطق التجارة الحرة، مثل الكوميسا في الشرق والجنوب الإفريقي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تدعيم المؤسسات المالية القائمة، مثل بنك التنمية الإفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والصندوق العربي لتقديم القروض لإفريقيا، وذلك حتى تصبح بحق مؤسسات قادرة على تمويل مشروعات التنمية، حيث يمكن لهذه المؤسسات المالية دعم النشاط المصرفي العربي في إفريقيا، سواء في مجال القروض الاستثمارية المباشرة أو عن طريق القيام بمشروعات مشتركة.
- دعم المصارف العربية ذات الطبيعة الفنية، وهي المصارف التي تقوم بتقديم الخبرة التقنية إلى القارة الإفريقية، مثل (صندوق المساعدة الفنية لإفريقيا).
- محاولة صياغة استراتيجيات للتكامل الإنتاجي والزراعي والصناعي والعلمي والتكنولوجي، وهو ما يؤدي إلى تغيير الواقع العربي والإفريقي في النظام الاقتصادي العالمي.

ج- **الصعيد الثقافي:**

هناك العديد من التدبيرات التي لابد من اتخاذها وأهمها:

- **تنشيط التبادل الثقافي:** لابد من الأخذ في الاعتبار أن هناك مصادر أجنبية تمول المد الثقافي الخاص بها داخل دول إفريقيا، وقد تحقق إنجازات كبيرة إن لم يكن هناك تصد عربي مدروس بحيث يعكس أبعاد قوته لا وهنه وعجزه.
- **نشر اللغة العربية:** لابد من التركيز على نشر اللغة العربية في الدول الإفريقية، شريطة أن يكون القائمون من العرب على شئونه في الدول الإفريقية من العالمين بظروف إفريقيا والدارسين لأحوالها والعارفين بشعوبها.
- **التعاون الإعلامي:** ضرورة التركيز على إبراز الخبرات الفنية والإعلامية لدى طرفي التعاون، والعمل على تهيئة المناخ لها لممارسة أنشطتها لإمكان التعرف على عملها والاستفادة منه في تعضيد المجال الفني والإعلامي، ويمكن في هذا الإطار دعم الإنتاج المشترك في مجال السينما والتليفزيون.

ثانيًا- على المستوى الشعبي (المجتمع المدني):

ينبغي أن يركز الحوار الثقافي العربي الإفريقي على المدخل غير الحكومي، أي منظمات المجتمع المدني كما يلي:

- الاستفادة من الجاليات العربية الإفريقية المقيمة في إفريقيا إلى جانب تفعيل دور المنظمات المهنية والشعبية غير الرسمية لتعزيز العلاقات وتنمية الروابط المشتركة بين العرب والأفارقة.
- تشجيع نشاط القطاع الخاص العربي في الدول الإفريقية والقيام بالاستثمارات والمشروعات المشتركة، فالقطاع الخاص له دور بارز في قدرته على إيجاد شبكة مصالح مشتركة في كل المجالات.

ثالثًا- على المستوى المؤسسي:

يوجد العديد من التنظيمات الدولية الإقليمية العاملة في إطار العلاقات العربية الإفريقية، والتي يمكن توظيفها من أجل تعزيز التعاون العربي الإفريقي لخدمة المصالح الاستراتيجية المشتركة للطرفين، فهناك مؤسسات (الأفروعربية)

وهي تضم الآليات التي أنشأها مؤتمر القمة العربي الإفريقي منذ مارس 1977، والتي تضم في إطارها كل الدول العربية وكل الدول الإفريقية الأخرى، إضافة إلى جامعة الدول العربية التي تضم عشر دول عربية – إفريقية، وأيضًا الاتحاد الإفريقي الذي أنشئ عام 2002 (منظمة الوحدة الإفريقية سابقًا من 1963-2002) والذي يضم كل الدول العربية الإفريقية وكل الدول الإفريقية الأخرى، وهناك أيضًا السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا وجنوبها (الكوميسا) والتي أنشئت عام 1994 إلى غير ذلك من المؤسسات. ومن الممكن تقوية العلاقات العربية – الإفريقية عن طريق هذه المؤسسات والتنظيمات باتخاذ العديد من الإجراءات التي من أهمها:

- ضرورة إحياء مؤسسات العمل العربي الإفريقي المشترك وتفعيلها من أجل مواجهة التحديات المشتركة، بما يحقق النهضة العربية الإفريقية.
- ضرورة تدعيم أوجه التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي في مختلف المجالات السياسية والوظيفية، والعمل على دعم اللقاءات الثنائية المشتركة بما يضمن تحقيق التضامن في القضايا المصيرية.
- تفعيل دور كل من الأمين العام والأمانة العامة لكل من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، وجعله دورًا أكثر فاعلية وذا طبيعة تنفيذية من أجل تحقيق المزيد من التعاون العربي الإفريقي.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبو القاسم، مدثر أحمد. (2010). «***العلاقات التجارية بين مصروالسودان» مؤتمرآفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديات***».
- أمين، جوزيف. (2010). «البعد الدولي في العلاقات العربية الإفريقية»، ***مجلة آفاق إفريقية***: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 9 – العدد 32 – القاهرة.
- اتفاقية الكوميسا www.tas.org.gov.eg/NR/rdohlyress/comesaSummary
- الباجوري، سمير. (2011). «التكتلات الاقتصادية في إفريقيا»، ***التقرير الاستراتيجي الإفريقي***، 2010: 2011 – الإصدار السابع – القاهرة: مركز البحوث الإفريقية.
- البري، أدياب محمد على. (2011). «الفرص التصديرية لمصر في الأسواق الإفريقية»، القاهرة: ***مجلة آفاق إفريقية***، المجلد العاشر: العدد 33.
- الحماق، يمن وآخرون. (2010). ***الاقتصاد الدولي***. القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مطبعة عين شمس.
- السيد، زينب. (2013). «الاتحاد الإفريقي والتنمية الاقتصادية»، ***مجلة مصر المعاصرة***: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. القاهرة: السنة المائة، العدد 512.
- الصالحي، عبد الرحمن. «***مستقبل العلاقات العربية الإفريقية***». Aljazeera-net,287157,4-4026
- «العلاقات العربية الإفريقية إلى أين؟». 1774 =http://www.qiraat African.com/view/2a.
- العقيلي، إجلال راتب. (2009). «تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية»، معهد التخطيط القومى: ***المجلة المصرية للتنمية والتخطيط***، المجلد السابع عشر، العدد الأول.
- الكوميسا (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا) http://www.dashoo.com/index,php2option=com.
- المغربى، لمياء محمد. (1998). «السلام في الشرق الأوسط وأثره الاقتصادي على المنطقة العربية»،***رسالة ماجستيرغير منشورة***، كلية التجارة: جامعة عين شمس.
- بسيوني، على عبد الله. (2010). «التعاون العربي الإفريقي» ***مجلة آفاق إفريقية***: المجلد التاسع، العدد 32.
- وزارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقيات التجارية، الإدارة المركزية للاتفاقيات التجارية. جمهورية مصر العربية: ، «***العلاقات المصرية – الإفريقية***»، تاريخ النشر غير معروف.
- خميس، يوسف. (2010). «مقترح التكامل الاقتصادي بين دول حوض النيل». ***مؤتمرآفاق التعاون والتكامل بين حوض النيل: الفرص والتحديات***.
- شعبان، ماهر. (2010). «التكامل الاقتصادي بين دول حوض النيل»، ***مؤتمرآفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديات***.
- عبد البر، عبد الحميد صديق. (2008). «أثر انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية على الصادرات المصرية»، ***مجلة مصر المعاصرة***، العدد 490، السنة المائة.
- عيسى، فؤاد. (2010). «الميزة التنافسية للصناعات الدوائية المصرية في الأسواق الإفريقية»، ***مجلة مصر المعاصرة*** ، العدد 498 – السنة المائة، القاهرة.
- «لا جديد بالعلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية / بعد قمة الكويت» (2013). ttp://www.alquds.co.uk/2p=106269
- قطاع الاتفاقيات التجارية. (2015). وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة،ج.م.ع. «***العلاقات التجارية المصرية الإفريقية***».
- قناوي، إبراهيم. (2010). «أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، ***مجلة مصر المعاصرة***: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. القاهرة: السنة المائة، العدد 500.
- محمد، حرم محمد بدوي، وعبد العظيم سليمان المهل. (2015). «أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري (2002-2012)، ***مجلة العلوم الاقتصادية***، المجلد 16، العدد 2. hhtp://journals.sustech.edu/
- محمود، ولد محمد عيسى محمد. (2012). «معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية»، الجزائر: ***مجلة الباحث***، العدد 10.
- «التكتلات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية». (2013). ***مجلة إفريقيا قارتنا***، المجلد السادس، ص ص 1-3.

African Arabic Commercial Exchange, The Chances and Challenges Case Study: Egypt and COMESA Gathering

Dr. Lamiaa Mohamed el Maghraby
Assistant Professor of Economics
Institure of Administration & Secretariat
Egypt

ABSTRACT

The international and regional economic Coalition and cooperation is nowadays one of the traits of social and economic development under the new universal variables, as the call for integration expanded and became increasingly important as an expression of sound comprehension for the development requirements in this era.

This universal trend towards establishing economic coalition is what caused economists to call this era, the integration era. As it became a strategic target and a necessity imposed by the universal economic development facing universal competition.

This study importance is due to its illustration for the importance of the Arabic African trend towards achieving target integration together with drawing light on the important obstacles and challenges that impede its achievement

Also displaying an applied pattern about the commercial exchange relationships between Egypt and COMESA Gathering and its future aspirations, together with trying to write some scenarios suggested to consolidate and activate the African Arabic Commercial exchange in general and commercial exchange between Egypt and COMESA Gathering in particular the study tried to prove the validity of these hypothesis:

1- These are a lot of profits that could be achieved when activating the African Arabic Commercial exchange in spite of the existence of a lot of obstacles and challenges.
2- There are great chances for the development of Egyptian exports when activating the commercial exchange between it and COMESA Gathering.
3- This study could submit suggested scenarios for consolidating such commercial exchange.

The study suggested a group of policies to re-construct these relations based on three core levels:

- First: On official level (governmental)
- Second: On the popular level
- Third: On the foundational level.

In the end, we hope that these scenarios would be an active tool to consolidate the dealings and interaction between the African Arabic parties, the matter which make these relations stronger than any casual variables that may face them.

ثانيًا- مراجع باللغة الإنجليزية:

- African Development Bank. (2014). "***The Study to Enhance Egypt-Comesa Trade Through.Improved. Trade Financing Mechanisms***" www.afdb.org/Egypt.
- African Development Bank. (2015). "***Egypt-Comesa Trade Enhancement Forum***". Aljazeera.net. http:www.t/787157c4-Oc60-4026.
- Arab Africa Trade Bridge. (2014). " ***Published on International Islamic Trade Finance Corporation***" (http://www.itfc.idb.org).
- "Comesa Common Market for Eastern and Southern Africa, http://uster.gov/comesa.
- "Comesa Legal. Texts and Policy Documents", Comesa Tralac.tradelaw Centre.
- Comesa-tralac Trade Law Centre "***Egypt: Regional Trade Agreement***", http://www.amcham.org.eg/egypttradehub.
- Cairo Chamber of Commerce. (2014). ***Egypt and Comesa***. en.cairochamber.org.eg.
- Elmorsy, Sameh. (2015). "Determinations of trade intensity of Egypt with comesa countries", ***Journal of Global South***
- El-Sayed, M. A. (2012). "A Gravity Model Analysis of Egypt's Trade and some Economic Blocks", ***International Conference on Applied Life Sciences,*** Turkey, September.
- Hassan, Sherif Maher. (2013). "***Does Egypt Future Lie in Africa***, http://acpss:ahram.org.eg/Review.aspx.
- http://bandungjournal.springeropen.com.
- http://cdn.intechopen.com/pdfs-wm.
- http://www.afdb.org/en/news-and-events/article.
- http://www.tralac.org/resources/by-region/comesa.
- https://www.tradelc.org/resources/by-region/comesa.
- Khandelwal,Padamja.(2004). "***Comesa and Sadk: Prospects and Challenges for Regional Trade Integration***", IMF Working Paper, wp/04/227.,
- Selim, Eman. (2010). "FDI Inward Flows to North African Countries, ***Al-Nahda*** , Vol.11,No.3, July , 2010.
- The Arab – Africa Economic Forum Kuwait 11/12/2013 ,
- Todaro, Michael P. (n.a.). ***Economic Development***. Sixth Ed. U.S.A: Addison-Wesley Reading, The Date of Publishing: n.a.
- UNCTAD. (2009). "***The Economic Development Africa Report***, "Strengthening Regional Econowic Integration for Africas Development", New York: UNCTAD.
- www.inometax.gov.eg
- www.lasportal.org
- www.misr5.com.